

دولياً على الموضوع، الأمر الذي ترفضه إسرائيل (المصدر نفسه).

ولدت مواقف شامير والايكود هذه الى عدم انعقاد المجلس الوزاري المصغر للصداقة على ما تم التوصل اليه في جولتي المحادثات اللتين اجراهما وقد المدراء العامين في القاهرة وفي هرتسليا، وفي الرسائل المتبادلة بين مكتب رئيس الحكومة والرئيس ديارك، بدعوى الحاجة الى المزيد من الاستيضاحات والى تثبيت ذلك في رسائل خطية موقعة من الرئيس ديارك. ووفقاً لرأي شامير واللييكون، فالوثيقة الوحيدة الموقعة التي وصلت الى اسرائيل هي تلك المؤرخة في ١٢/٢٤/١٩٨٥، لكن الردود التي تضمنتها ليست كافية لتأدية المطالب الاسرائيلية في موضوعي التطبيع والتوفيق وقال شامير، ايضاً، ان موقفه يستند الى رسالة مبارك الخطية فقط، وانه غير مستعد للاكتفاء بالرسائل الشفهية الاخرى، لانه بإمكان المصريين، بعد ذلك، التذكر لما تتضمنه من تعهدات شفوية، كما يفعلون بالنسبة الى خمسين بنسباً في مجال التطبيع، صعوبة يتوافق معهم (هأرتس، ١/٦/١٩٨٦).

وينضح من التقارير الصحافية الاسرائيلية التي تناولت ما تم تحقيقه في اثناء جولتي المحادثات على مستوى المدراء العامين، وكذلك في الرسائل الاستيضاحية والردود المصرية عليها، انه تم التوصل الى ما يلي:

١) ان الرسالة المؤرخة في ١٢/٢٤/١٩٨٥، وهي الرسالة الاساسية، تتضمن ميلاً هاماً تتعهد مصر بموجبها بان كل الالتزامات بشأن التطبيع، بما في ذلك عودة السفير، ستنفذ قبل البدء باجراء التحكيم. وهذا يعني انه طالما لم تف مصر بالتزاماتها - لكن يبدأ مسار التحكيم. ويتضح كذلك ان هذا الامر عثبت في التفسير الاجمالي لوقد المدراء العامين المقدم في شهر ايار (مايو) ١٩٨٥، (جولة المحادثات الاولى). ويتضمن التفسير المذكور التزاماً مصرياً بتحقيق كل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها منذ معاهدة السلام (في مجالات السباحة والتجارة والعلاقات الثقافية والحوار السياسي وغيرها)، وان التطبيق سيكون بواسطة

الاستيضاحات الاسرائيلية. التي نقلها القائم بالأعمال المصري الى الحكومة المصرية، اى ان الرئيس مبارك استجاب لطلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اذ نقل اليه اكثر من رسالة عبر القائم بالأعمال المصري. وتشير التقارير بهذا الشأن الى رسالتين بالتحديد، وصلتا في ١٨/١٢/١٩٨٥، وفي ٢٤/١٢/١٩٨٥ (هأرتس، ١/٣/١٩٨٦). لكن هذه الرسائل الجوابية لم تحدث التغيير المنشود في موقف الليكود، الذي توفقه بيرس. غني جلسة لجنة الخارجية والامن التي عقدت للاستماع الى ما تم تحقيقه على مسعيد جولات المحادثات والرسائل المتبادلة بين الحكومتين، الاسرائيلية والمصرية، فاجأ شامير اعضاء اللجنة بقوله: "ليس هناك اي اتفاق مع مصر على صياغة حل لمشكلة طابا. فالاتفاق الوحيد الذي جلبه المدراء العامين عنهم من القاهرة هو ان المحادثات، اذا اجريت، فستجرى في جنيف وباللغة الانكليزية (عل هشمسار، ٢٤/١٢/١٩٨٥). وكرر شامير، في شهادته امام لجنة الخارجية والامن، موافق الليكود المشككة في ما تم انجازه، وفقاً لتقديرات رئيس الحكومة والمدير العام لمكتبه، الذي سبق له واطن اسم اعضاء المراكز في لجنة الخارجية والامن، انه في اللحظة التي توافق فيها اسرائيل على التحكيم سيبدأ التطبيع في العلاقات وستتحول السلام مع مصر الى سلام دائم. وقال شامير ان المصريين ما زالوا يعارضون البحث في الادلة والخرائط الموضوعية قبل العام ١٩٤٨، وتحديد الخرائط الموضوعية في العام ١٩٠٦، التي ثبتت ان منطقة طابا لم تكن ضمن الاراضي المصرية. وقال شامير، ايضاً، ان الكثير من الاتفاقات مع مصر سقط، وذكر اعضاء اللجنة بالاتفاق المصري مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد عدم اعادة السفير المصري، وبالتحريض في صحف القاهرة ضد اسرائيل، بما في ذلك الصحف الرسمية. واطاف ان من يعتقد بان السفير المصري سيعود الى تل ابيب فور بدء المحادثات بشأن طابا، يشتر اجلاماً لا اساس لها. واطاف شامير ان اسرائيل تطالب بالتوفيق، لان اللجوء الى التحكيم يضيف بعداً